

موضوع البحث: مسؤولية الإدارة عن العقود المبرمة في المملكة العربية السعودية

مشكلة البحث:

أثر عدم التزام أحد أطراف العقد الإداري باعتباره عقداً ملزماً للجانبين بالتزاماته، وتجاوز الالتزام تحديداً في النظام السعودي في تحديد مدى مسؤولية الإدارة عن عقودها المبرمة؛ لأسباب قد تدخل في إطار مسؤولية الإدارة أو مسؤولية المتعاقد والتي يترتب عليها العديد من الآثار التي قد تكلف الإدارة الكثير من الأعباء علاوة على ما ينتج من ذلك من تعطيل تنفيذ العقد ومدى تأثير ذلك على الأفراد.

أهميته:

تبدو أهمية البحث في أن دور المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ العقد الإداري يعد دوراً جوهرياً، فالمتعاقد مع الإدارة هو معاون لها في تسيير المرفق العام موضوع العقد حيث ينبغي عليه أن يبذل أقصى جهد ممكن في سبيل الوفاء بالتزاماته التعاقدية وذلك بهدف ضمان السير المنتظم للمرفق العام الذي من أجله أبرم العقد وإذا كان تنفيذ العقد من قبل المتعاقد يتطلب منه بذل قدرراً غير عادي من الحرص والعناية إلا أن ذلك لا يعني التضحية بحقوقه المستمدة.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع الأحكام القضائية الصادرة.

التوصيات:

لا مجال للجدال أو النقاش حول نظام التقاضي في المملكة العربية السعودية والذي حسم ازدواج القضاء في المملكة بصدر نظام ديوان المظالم الجديد.

إعداد الباحث: عبدالعزيز عيسى ديري العتري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: حسام مرسي

2023-1444

المراجع (عينة):

- البرزنجي، عصام عبد الوهاب. الصلاحية التقديرية والرقابة القضائية. القاهرة، دار النهضة العربية. ١٩٧١

- الطماوي سليمان محمد. الاسس العامة للعقود الإدارية. مطبعة جامعة عين شمس ط ١٩٩٨